

تونس

التحديات: لقد حققت تونس خطوات كبيرة منذ ثورة 2011، بما في ذلك تنظيم عدة دورات من الانتخابات البرلمانية والرئاسية الحرة والنزيهة، صياغة دستور جديد والمصادقة عليه، وأخرها، تشكيل حكومة جديدة منتخبة ديمقراطيا. كما هو الحال مع كل التحولات، توجد أيضا تحديات، ولا سيما تلك التي يشكلها المتطرفون الذين يهدفون إلى عرقلة الجهود الرامية إلى إنشاء ديمقراطية تعددية وناجحة. ومن ضمن هذه المحاولات الهجوم على سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في تونس في 14 سبتمبر 2012، واغتيال سياسيين إثنين من المعارضة التونسية في 2013، والهجوم على متحف باردو في 18 مارس 2015. إن الشرطة والحرس الوطني يمثلان خط الدفاع الأول في مثل هذه الحالات لذلك فهي تتطلب تدريباً فائقاً ومعدات إضافية لمواجهة التهديدات الإرهابية الحديثة والمتطورة. إضافة إلى ذلك، يعجز قطاع العدالة والإصلاح بالقضايا الجنائية وتزايد في عدد الأشخاص المشتبه في تورطهم في العمليات الإرهابية. كما يعاني قطاع القضاء في كثير من الأحيان من مشكلة عدم رفع الدعاوي للمحاكمة في الأجل، وتعاني السجون من شدة الاكتظاظ.

تعمل المؤسسة الأمنية المدنية التونسية على أن تصبح مؤسسة مسؤولة وشفافة ومحايدة سياسيا وفي خدمة العموم. إن إصلاح مؤسسات العدالة الجنائية في تونس والقوانين المتعلقة بها هو أمر ضروري لإعادة توجيه المسؤوليات والثقافات، وأساليب العمل ومساعدة الحكومة التونسية لتتأقلم مع هذا المناخ الجديد. ولأن تونس هي منبع الصحوة العربية، تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية منارة للديمقراطية ومثال ناجح لقطاع العدالة الجنائية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الأهداف: يدعم المكتب الدولي لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون (INL) الجهود التونسية لإصلاح المؤسسات الأمنية والعدالة لضمان حماية حقوق الشعب التونسي.

وتتمثل إستراتيجية مكتب INL في تونس في تعزيز جهود الإصلاح ضمن كل من وزارة الداخلية والعدل وقطاع السجون لإستكمال جهود فورية لتطوير القدرات الأساسية من خلال توفير التدريبات والمعدات

اللازمة. وسيعزز دعم مكتب INL قدرة الشرطة التونسية على تركيز شرطة جوار مع ضمان حماية حقوق الإنسان.

إن مساعدة مكتب INL ستمكن الشرطة من تحديث مناهج التكوين وعمليات

التدريب في الأكاديمية لتحسين عمليات التحقيق وإدارة القضايا والمساعدة في إنشاء ممارسات مجتمعية أفضل للشرطة.

أما في قطاع العدالة، فسيعمل مكتب INL على تحسين وتعزيز إستقلال ونزاهة القضاء والقدرات التقنية للموظفين القضائيين والقانونيين للتحقيق والمتابعة القضائية، والفصل في المسائل الجنائية المعقدة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالإرهاب والفساد والجرائم المالية. وسيعمل مكتب INL على تحسين ظروف الوصول إلى العدالة من خلال تحسين إدارة المحاكم ومعالجة القضايا. كما سيوفر مكتب تدريب في مجالات التصنيف والعقوبات البديلة والاستجابة في حالات الطوارئ ونقل السجناء.

إضافة إلى ذلك، يقوم مكتب INL بتركيز برنامج لإصلاح المجتمع تركز على الاختبار والعمل التطوعي والتعليم والتدريب على المهارات و الرفاهية.

الإنجازات: قام مكتب INL بتدريب ناجح لحوالي 1000 من الضباط والقادة من الأمن التونسي. وقد كان التدريب حول التقنيات المناسبة للسيطرة على الحشود. إضافة إلى ذلك، قام مكتب INL بتسليم شهادات مصادق عليها لـ 16 مسؤولا تونسيا وستمكنهم من تدريب عدد اخر من الضباط في نفس المجال.

كما يقوم مكتب INL بإعادة كل هذه الجهودات لقوات الحرس الوطني وذلك ليضمن أن جميع قوات الأمن في تونس قد قامت بالتدريب وتمكنت من المهارات اللازمة للسماح بالمظاهرات و مواجهتها بطريقة سلمية. كما وفر مكتب INL تدريباً لنخبة من وحدات مكافحة الإرهاب حول خطط تكتيكية لإنقاذ الرهائن عند مواجهة تهديدات جديدة من المتطرفين.

أما في خصوص إصلاح السجون، فقد قام المكتب بتركيز وحدة لتصنيف السجناء تحت إشراف الإدارة العامة للسجون والإصلاح وقد ساعدت في تطوير أول أداة تصنيف. ويتم اختبار هذه الأداة حاليا في ثلاثة سجون نموذجية وسيتم تعميمها في كل السجون في السنة القادمة.

كما قدم مكتب INL تدريباً لإطارات السجون وأعاون الإدارة حول أفضل الممارسات في مجال إصلاح الإدارة والقيادة والمراقبة ونظام العقوبات البديلة في السجون. وبهذا يكون مكتب INL قد طور قدرته على كشف وردع ومعاينة جرائم الفساد التي ارتكبت منذ سنة 1987 ، ومن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الوكالة التونسية لمكافحة الفساد، وأيضا من خلال تقديم الدعم لمنظمة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، وقد عزز مكتب INL التحقيقات في جرائم الإنترنت و طور قدرات تحليل الطب الشرعي في تونس.